الفصل الثالث

ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية

الفصل الثالث

ما تتعدد فيه الأوجه الإعرابية

فـــى هـــذا الفصـــل سنعرض لآراء المؤلف حول ما تعددت فيه الأوجـــه الإعرابية،فهو قبل أن يفصل القول فيما ورد فيه وجهان مـــن الإعراب -ينكر أن يكون الكلمة إعرابان ،فيقول :" ولكنى رأيت أن أكمل البحث بدرس أبواب أجاز النحاة فيها وجهين من الأعـــراب، وســـاووا بينهما مرة ،وفضلوا وجها على الثانى فى الأخرى ، والأصل الذى تقرر لا يساير هذا التخيير،ولا يجيز أن يكـــون للكلام وجهان من الإعراب يلابس المتكلم أيهما شاء،فمتى ثبـــت أن للحركة أثرا فى تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه ،لم يكن للمـــتكلم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذى يقصد تصويره ،فيختلف الإعراب تبعا له "[٢١١].

وفـــيما يلـــى نبيـــن آراءه فى (لا) العاملة والمهملة ،وفى (ظن) وأخواتهـــا،وفى الاشتغال ،وفى المفعول معه،ثم نعقب بما نراه- على كل رأى من هذه الآراء .

رأيه فى (لا):

لا يوافـــق المؤلـــف -الـــنحاة على تفريقهم بين (لا)العاملة عمل (لـــيس)، و(لا)العاملة عمل(إن)،حيث ينكر قول النحاة :إن الأولى

---

[٢١١] - إحياء النحو : ١٢٩، ١٣٠

تـــنفى الواحد، فنفيها محدود خاص،تقول: (لا رجلٌ فى الدار بل رجـــلان)، والثانـــية تنفى الجنس ،تقول:(لا رجلَ فى الدار)،فلا يصـــح أن تعقـــب بعـــده بمثل (بل رجلان)،فيضارب أول الكلام آخره،ومن ثم لا يرى المؤلف هذا الفرق المعنوى بينهما ،ويذهب إلـــى أنهما يفيدان شمول النفى ، فيقول :" وإذا ناقشت هذا الفرق الـــذى بيـــنوا -لم تجد له ثباتا فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها إعمـــال لـــيس ،لا يفهـــم منهما إلا نفى الجنس ،وكيف يفهم على غـــيره، قول الشاعر :" تعز فلا شىء على الأرض باقيا" ،وقول الآخـــر: "فأنـــا ابن قيس لا براح" ،وإذا ضاع معنى الشمول فى النفى -كان المعنى فى البيتين لغوا " ثم يعقب المؤلف على ذلك -بأنـــه اجهـــد نفسه فى بحث أقوال النحاة فى هذا الباب،ومناقشة آرائهـــم ، وتتـــبع جدلهـــم ،لـــيظفر برأى مستقيم يصل بين حكم الإعراب ومعنى الكلام -فلم يجد [٢١٨].

وقـــبل أن نعرض لرأى المؤلف فى الحكم الإعرابى لكل من اسم (لا)العاملة عمل (ليس)،واسم (لا)العاملة عمل (إن)-نبين عدم دقة المؤلف فى نقل رأى النحاة فى التفرقة بينهما من حيث المعنى،فلم يقـــل الـــنحاة :إن (لا) العاملة عمل (ليس)-لنفى الواحد فقط ،ولم يستشـــهدوا بالبيتيـــن الســـابقين -علـــى إفادتها نفى الواحد ،بل استشـــهدوا بهما على عملها،وعلى إفادتها نفى الجنس،ولكن ذلك

---

[٢١٨] - إحياء النحو ١٣٢،١٣٣

أحـــد احتماليـــن فيها ،حيث قرروا أن إفادتها نفى الجنس –على سـبيل الاحـتمال، بخلاف العاملة عمل (إن)– فهى لنفى الجنس نصا،وحسبنا أن نرد على المؤلف بقول ابن هشام :" إذا قيل :(لا رجـلَ فـــى الـــدار)– بالفتح تعين كونها نافية للجنس،ويقال فى توكـــيده: (بـــل امـــرأة)،وإن قيل بالرفع–تعين كونها عاملة عمل (لـــيس)،وامتـــنع أن تكون مهملة ،وإلا تكررت واحتمل أن تكون لنفى الجنس ،وأن تكون لنفى الوحدة، يقال فى توكيده على الأول (بـــل امرأة) ،وعلى الثانى : (بل رجلان، أو رجال)،وغلط كثير مـــن الـــناس ،فزعموا أن العاملة عمل (ليس)–لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ،ويرد عليهم نحو قوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا [٢١٩]

فقد بنى المؤلف نتائج خاطئة على مقدمات خاطئة ،فظن أن النحاة استشـــهدوا بهـــذا البيـــت على إفادة (لا) العاملة عمل (ليس)نفى الواحد،على حين لم يفهم هو منها إلا نفى الجنس،ولم يستوثق مما فـــرقوا به بينها وبين (لا)العاملة عمل (إن)،فلم يجزموا بأنها لنفى الواحـــد،ولا لـــنفى الجـــنس ،فهى تحتمل المعنيين،وهذا ما يفرق بيـــنها، وبين العاملة عمل (إن)،حيث إنها نص فى نفى الجنس ، فالنحاة لم يفت عليهم ملاحظة هذه الفروق الدقيقة بين الأدوات ،

---

[٢١٩] – معنى اللبيب . ٢٦٧/١

بـــل فات ذلك على المؤلف ،لذلك خلط بينهما فى الاستعمال،ولما وجد المؤلف الاسم بعد العاملة عمل (ليس)- مرفوعا ،والاسم بعد العاملة عمل (إن)-منصوبا ،وكان قد أنكر تفريق النحاة بينهما - فســـر الـــرفع- بأن الاسم -متحدث عنه بعد العاملة عمل (ليس)، فليس فى رفعه إذا إشكال ،ولا خلاف فى ذلك بينه وبين النحاة ، وفسر نصب الاسم بعد العاملة عمل (إن)- بأنه ليس متحدثا عنه -يـــريد أنـــه لـــيس مسندا إليه ،فيستحق الرفع ،ولذلك لجئوا إلى الحركة التى لا تدل على إعراب عنده ،وهى الفتحة ، وبذلك ينكر المؤلـــف أن يكـــون للعاملة عمل (إن) -خبر ،فالاسم المنصوب بعدهـــا -لـــيس صـــدر جملة اسمية، فليس بعده خبر ،ولا شىء يـــتحدث بـــه عنه،فقولهم :(لا ضير)، (لا فوت)-كلام تام عنده ويعـــد تقدير النحاة للخبر بأنه (موجود)، أو(حاصل)-لغوا ،لأن هذا التقدير لا يزيد فى المعنى شيئا ،وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف -ليس خبراً له ،لأنه يحذف ،ويتم الكلام بدونه ،ولا فرق عنده بين قولنا (لا ريب)،وقولنا(لا ريب فيه)، إلا أن فى الظرف زيـــادة إيضـــاح ،لأن المعـــنى قد تم عند قولنا (لا ريب)، وإذا فالاســـم بعـــد(لا)فى هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه،وحقه من الحركات الفتحة،ولا شىء فيه من الإشكال [٢٢٠] .

---

[٢٢٠] - إحياء النحو : ١٤٠، ١٤١، ١٤٢

وهـذا خلـط نـاتج عن خلط ،فالمؤلف يريد أن يخضع استعمال (لا)-لقواعـده،إذ فسـر رفع اسم (لا)العاملة عمل (ليس)- بأنه مسـند إليه، ومتحدث عنه،فاستحق الرفع،ولم يبين لنا ما الوظيفة النحوية التى يشغلها ؟أمبتدأ هو،أم اسم (لا)،ثم إنه حينما رأى اسم (لا)النافـية للجنس -منصوبا -لم يجد لنصبه تفسيرا -إلا أنه ليس مسنداً إليه،وحكم عليه بأنه يمثل كلاما تاما،فلا خبر لـه، وتمسك بمـا استشـهد به النحاة على جواز حذف الخبر ،للعلم به، ومن المعلـوم فـى العربـية -أن الشيء يحذف عند وجود قرينة تدل علـيه،وإذا ذكر فى هذه الحالة ،عدوا ذكره نوعا من الإطالة أو التكرار الذى لا يفيد والمحذوف عندهم لدليل -فى حكم الموجود، وإذا سـلمنا بـأن اسم (لا)-لا خبر له- فمن القياس أن نسلم بأن المبتدأ الذى حذف خبره لدليل - لا خبر لـه،على أن خبر (لا)- إذا جهل بأن لم يدل عليه دليل فى السياق -وجب ذكره ،قال ابن هشـام:"ويكـثر حذف الخبر-إذا علم ،كقول الله سبحانه :" وَلَوْ ترى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ "[٢٢١]،أى (فلا فوت لهم)،وقوله تعالى :" قالوا لا ضير:[٢٢٢]،أى : (لا ضير علينا)،وبنو تميم يوجبون حذفه -إذا كـان معلوما وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد ،وذلك نحو :" لا أحد أغير من الله عز وجل"[٢٢٣] .

---

[٢٢١] - سبأ :٥١.

[٢٢٢] -الشعراء:٥٠.

[٢٢٣] - سرح شذور الذهب : ٢١١.

فمـــا ذكره ابن هشام -ليس خاصا بخبر (لا) النافية للجنس ،وإنما الحذف شائع فى العربية،بل هو من دلائل الإعجاز القرآنى ،وإذا كـــان المؤلف -يعلل نصب الاسم هنا ،بأنه ليس مسنداً إليه ،ولا خـــبر لـــه،لأن النصب عنده- يلجئون إليه عندما لا يوجد داعى الـــرفع وهـــو الإســـناد ،أو داعى الجر -وهو الإضافة -فلماذا لم ينصـــب الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا)،ونحن نعلم أن الخبر بعد (لـــولا)- واجب الحذف عند كثير من النحاة -إذا دل على كون مطلق ،وواجب الذكر- إذا دل على معنى خاص ،ثم إن المؤلف -لم يبين لنا ما الوظيفة النحوية لهذا الاسم المنصوب بعد (لا)،كما أن المؤلـــف لم يبين لنا الوظيفة التى يشغلها الجار والمجرور أو الظرف فى نحو قولـــه تعالى :"لا ريب فيه "[٢٢٤] ،وقوله تعالى:" لا ظلـــم الـــيوم "[٢٢٥]، أليس الجار والمجرور، والظرف -واقعين موقـــع الخبر؟ ولماذا نعدهما هنا -مجرد تكميل للمعنى ،والجملة بدونهمـــا تامـــة،ونعدهما فـــى بـــاب المبتدأ و الخبر -أحد ركنى الإسناد؟ فما دفع المؤلف إلى هذا الخلط والاضطراب -إلا تحايله فـــى إخضاع الظواهر النحوية الثابتة عن العرب -لما وضعه من قواعد،وأسسه من نظريات يتعارض بعضها مع بعض .

---

[٢٢٤] – البقرة :٢

[٢٢٥] – غافر :١٧.

ثـم يعلـل المؤلف بناء اسم (لا)على الفتح دون تنوين ،فيقول : "التنويـن هـو علامة التنكير ،والعرب يقصدون فى التنكير إلى الواحـد من كثير ،والفرد الشائع فى أفراد،فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد،فهو عندهم من مواضع التعريف ،وهذا معنى (أل) الجنسية، فالاسم بعد (لا) -إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس ،فيحذف منه علم التنكير،وهو التنوين ".[٢٢٦]

والمـتأمل فـى كلام المؤلف -يجد التناقض واضحا بين ما ذهب إليه من قبل من أن (لا) -فى جميع حالاتها لا يفهم منها -إلا نفى الجنس،وبيـن ما يقرره الآن من أن العلة فى عدم تنوين اسمها - إرادة التعريف،فهو يسوى بينها ،وبين (أل)المعرفة للجنس ،فكيف يشـترط فـيها أن تكون نافية للجنس كله،وفى الوقت نفسه يقصد تعريفه بحذف التنوين ،فإن من شروط عملها -أن يقصد بها النفى العـام،وأن يكـون مدخولهـا نكرة،فلا تعمل فى معرفة بإجماع البصريين ،لأن عموم النفى لا يتصور فيها "[٢٢٧] فكيف يقصد بها الـنفى العـام ،ثم تحذف التنوين من اسمها ،لإرادة التعريف، فقد كـان من المنطقى أن يبقى التنوين تأكيداً لا رادة العموم ،ما دمنا نربط بين التنوين والتنكير ويبدو أن المؤلف لا يعترف بأن فتحة اسم (لا)-فتحة بناء ،إذ لو اعترف -أنها فتحة بناء -لأدرك العلة

٢٢٦- إحياء النحو :١٤٣.

٢٢٧- الهمع للسيوطى : ١/ ١٤٤/ ١٤٥.

فـــى عـــدم التنوين ،لأن المبنى لا ينون -إلا بعض الأسماء التى يراد تنكيرها ،واسم (لا)-معرب فى الأصل ،ولكن بناءه عارض فـــى غـــير المضـــاف والشبيه بالمضاف فالذى دفع المؤلف إلى الـــتماس علـــة لعدم التنوين -أنه لا يعترف بالبناء ،إذ صرح قبل ذلك أن فتحته ، لعدم كونه مسندا إليه ،أو مضافا إليه ، فهو يرى هذه الفتحة -هى الحركة الخفيفة التى يلجئون إليها عندما لا تكون الكلمة مسندا إليها أو مضافا إليها ،وقد اختلف النحاة حول موجب بـــناء اسم (لا)-إذا كان غير مضاف أو شبيه بالمضاف ،فقيل : تضمنه معنى (من) الاستغراقية ،وقيل : تركيبه مع (لا) -تركيب (خمســـة عشر) ،بدليل زوال البناء عند الفصل بينه وبين (لا)، إلى غير ذلك من الأقوال[٢٢٨] ،ونحن نميل إلى هذا الرأى ،لأن بناء كلمتيـــن معربتيـــن فـــى الأصل ركبت إحداهما مع الأخرى فى الاســـتعمال -أمـــر شـــائع فى العربية ،نحو :"(بين بين)،(صباح مســـاء)،(خمســـة عشـــر)،وقد فهم هذا التركيب من لزوم (لا)- دخولهـــا على الاسم النكرة،وارتباطها به ارتباطا يجعلها كالكلمة الواحدة،بدليل زوال هذا البناء عند الفصل بين (لا)والاسم -بالخبر مـــثلا ،وعـــند دخـــول حرف الجر على (لا)،وعند دخولها على معرفة،فالتركيب موجب للبناء،والبناء موجب لحذف التنوين.

---

[٢٢٨] - راجع الهمع : ١/ ١٤٦

رأيه فى الإلغاء والتعليق :

يوضح المؤلف مفهوم الإلغاء فى باب (ظن) وأخواتها ،فيبين أن القائل -إذا قال :(زيد ذاهب)-يقصد اولا إلى الإخبار بهذا ، والحديث عن (زيد)،ثم يقول :(هذا ظنى)،أو (ظن)أو (ظننت)،فهنا كلامان ،ثم يبين أن الحكم الإعرابى للاسمين المتقدمين على (ظن)-هو الرفع على الأصل ،ويرى أن أسلوب الكلام -أن يتأخر الفعل ، ويتقدم الاسمان ،وهذا الترتيب موافق عنده لترتيب الأفكار فى النفس، على أنه يمكن أن يفهم هذا مع المتوسط أيضا ،إذ تقول: (زيد أظن ذاهب)،ثم ينقل المؤلف عن سيبويه -ما يراه تفسيرا لمعنى الإلغاء ،وهو قوله :" وكلما أردت الإلغاء – فالتأخير أقوى .....وإنما كان أقوى لأنه إنما يجئ بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين ،ثم يدركه الشك ،كما تقول: (عبد الله صاحب ذاك -بلغنى)،وكما قال :(من يقول ذاك تدرى)، فأخر ما لم يجعل فى أول كلامه ،وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين ،وفيما يدرى ،فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشك -أعمل الفعل -قدم أو أخر ،كما قال :(زيدا رأيت)، و(رأيت زيدا)،وكلما طال الكلام -ضعف التأخير إذا أعملت [٢٢٩]" ونحن نرى أن مفهوم الإلغاء -عند

---

[٢٢٩] – الكتاب : ١١٩/١ ،١٢٠ ،وإحياء النحو :١٤٨ ،١٤٩.

سيبويه - أوضح مما قرره المؤلف ،حيث يجيز سيبويه الإلغاء والإعمال-إذا تأخر الفعل ،أو توسط ،مبينا الفرق بين الإلغاء والإعمال - فى المعنى ،على حيث لا يرى المؤلف -فى الاسمين -إذا تأخر الفعل عنهما ،أو توسط إلا الرفع .

ويقيس المؤلف - التعليق على الإلغاء ،فإذا تقدم الفعل -على الاسمين،وفصل بينهما بما له صدر الكلام -فإن المؤلف -لا يرى ارتباطا -من حيث العمل -بين الفعل،والاسمين بعده ،ويرى أنه كلام مستقل وليس فيه إلا الرفع ،وليس للفعل من عمل فى المحل، يقول: " وقد يفهم هذا المعنى مع تقديم الفعل ،إذا بدا فى كلام ما يدل على استقلال الثانى بالحديث والقصد إلى الإخبار، كما تقول : (ظننت لزيد ذاهب)" ،ويستدل على استقلال الكلام عن الفعل -بتوكيد الكلام بعد ما يفيد الظن أو الشك ،وعليه -فما ورد من الرفع بعد ظن -فهو على هذا ،والكلام فيه كلامان ،وما الأدوات التى عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثانى مستقل يقصد إلى الإخبار به ،فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه ، وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء فى اللفظ متأخرا،وينتهى المؤلف إلى أنه :ليس لنا من موضوع نجيز فيه الرفع والنصب ، أو نفضل أحد الوجهين على صاحبه ، وإنما هو المعنى الذى يراد بيانه -يوجب سبيلا واحدا مخصصا للأداء[٢٣٠].

---

[٢٣٠] - - إحياء النحو :١٤٩- ١٥٠.

فالمؤلف -يجعل التعليق -كالإلغاء ،من حيث استقلال الجملة التى علـق عـنها الفعل القلبى -فى المعنى والإعراب ،وقد رد عليه الأستاذ محمد عرفة،فقال "وإن أدنى تأمل يبين لنا ما ذكره سيبويه فى الإلغاء -لا يطرد فى التعليق ،وذاك لأنه يريد أن يجعل الكلام كلاميـن ،وأن ما بعد أدوات التعليق -ليس تابعا لما قبله من هذه الأفعال - وإنما هو مبتدأ به -وإن كان تاليا فى اللفظ ،ولو تأملت مـا بيـن يديـنا من أمثلة التعليق فى كلام الله عز وجل -وكلام العـرب -لوجدت النظم يقتضى من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقا بما قبله ،وأن ما بعد أدوات التعليق -متعلقا بالفعل ،فيكون تاليا فى المعنى ،كما هو تال فى اللفظ ،ولا يجوز أن يكون مبتدأ بـه علـى استقلال"،ويستدل على ذلك بقوله تعالى :" ثم بعثناهم لـنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا "[٢٣١]. ففى الآية -أداة مـن أدوات التعليق ،وهى (أى)،علقت (نعلم)عن العمل ،ومساق الـنظم يقتضـى أن تكـون (أى الحزبيـن أحصـى)-مـتعلقة بـ(نعلـم)،متأخرة عنها فى المعنى ،ولا يجوز أن تكون مستقلة عـنها مبتدأ بها فى المعنى ، وذاك لأنه بدأ،فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعلة ،وهى أن يعلم شيئا خاصا وهو : من منهم أحصى أمـدا لمـا لبثوا ؟فلو قطعنا جملة الاستفهام عن الفعل فى المعنى

---

[٢٣١] - الكهف :١٢.

لأدى ذلك إلى فصل جملة الاستفهام عن معنى الفعل ،ولا يتم المعنى إلا بها .[٢٣٢]

رأيه فى الاشتغال :

وإذا تأملنا رأى المؤلف للاسم المتقدم على الفعل -فى باب الاشتغال -لا نجده يخالف النحاة ،ويأتى برأى جديد،كما يظن هو، فهو يبين أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل -فى مثل :(زيد رأيته)-أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه -فليس إلا الرفع ،والاسم آت فى موضعه من الكلام ،وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث، بيانا له، لا متحدثا عنه ،فالحكم النصب ،تقول : (زيدا رأيته)، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض ،أو لمعنى قصد إليه المتكلم [٢٣٣] فهو فى الحقيقة -لم يخالف أقوال النحاة فى ذلك ،لأنهم حينما أجازوا الرفع والنصب فى الاسم المتقدم-لم يجيزوهما على حد سواء ،بل جعلوا الرفع على الابتداء ،على أن تكون الجملة بعده فى موضع الخبر، وجعلوا النصب على المفعولية، وقد رجح النحاة -فى الاسم المتقدم -على نحو ما مثل المؤلف -الرفع على الابتداء ،ورأوا أنه وجه الكلام ،فلم يأت المؤلف إذا- بجديد ،إلا فيما ذهب إليه من أن الاسم المتقدم فى حالة نصبه-يكون مفعولا به مقدما على

---

[٢٣٢] - النحو والنحاة : ٢٠٧ ، ٢٠٨.

[٢٣٣] - إحياء النحو: ١٥٣ ،١٥٤.

الفعل، وليس كذلك،لأن الفعل قد استوفى مفعوله،وهو الضمير،إذ لـو كان مفعولا به مقدما-لكان الأصل : (رأيته زيدا)،وحينئذ لا يكـون (زيدا)- مفعولا به ،بل يكون بدلا من الضمير ،ولو كان بدلا لما جاز تقديمه ،ولو كان مفعولا به -لنصب الفعل مفعولين - وهمـا شيء واحد ،فلم يبق إلا أن يكون الاسم المتقدم المنصوب - مفعولا به لفعل محذوف وجوبا ،أى : (رأيت زيدا رأيته)،وهذا الفعـل المحـذوف -لا يجـوز التصريح به ، لأنه مفسر بالفعل المذكور،ولا يجمع بين المفسرً والمفسرً.

كذلـك لـم يخالف المؤلف -النحاة -فى ترجيح النصب -إذا كان الفعل المتأخر عن الاسم -دالا على الطلب ،لأن الطلب -لا يكون خـبراً ، وقد وردت الجملة الطلبية -قليلا فى الخبر ،فتأول النحاة معـناها إلى الخبر ،فهو يرى أن الحكم هنا -النصب ،لأن الاسم لـيس بمـتحدث عـنه ،وليس بعده من حديث ،وليس هذا مخالفا لقول النحاة ،لأنهم ضعفوا الرفع فى هذه الحالة على الابتداء.وقد اتبع النحاة أيضا -فى اختيار الرفع فى قولـه تعالى :" والسارق والسـارقة فـاقطعوا أيديهمـا"[٢٣٤]،وفى قولـه تعالى ": الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة" [٢٣٥]فقد اختار المؤلف -مـا اختاره ابن السيد ،وابن بابشاذ، وهو الرفع ،لأن الطلب فيه

---

[٢٣٤] - المائدة :٣٨.

[٢٣٥] - النور :٢.

عـــام غـــير خـــاص ،مع اختيار النصب فى الخاص،مثل :(زيدا اضـــربه)ويعقب المؤلف على ذلك بقولـــه :" هذا الرأى هو الحق عـــندنا ،وذلك فى أن فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع فى معنى التشريع "[٢٣٦].

فـــالمؤلف -فى الحقيقة - لا يخالف النحاة -فى اختيار الرفع ،لأن جمـــيع النحاة - اختاروا الرفع فى هاتين الآيتين ،لإجماع القراء السبعة -على قراءة الرفع فيهما ،ولكنهم اختلفوا فى توجيه الرفع، فقـــد ذهب سيبويه إلى أن الخبر محذوف ،والتقدير (وفيما فرض الله عليكم -السارق والسارقة) [٢٣٧]،فـــ (السارق والسارقة)-مبتدأ ومعطـــوف علـــيه ،والخـــبر محـــذوف ،وهو الجار والمجرور، و(فاقطعوا)-جملة مستأنفة ،فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ .[٢٣٨]

ويرى المبرد -أن (أل) فى (السارق والسارقة)-موصولة-بمعنى (الـــذى) وقد جئ بالفاء ،لتدل على السببية ،كما فى قولنا :(الذى يأتيـــنى فلـــه درهم)،وفاء السببية - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وضـــابط هـــذا الـــباب - أن هـــذا الفعـــل لوسلط على ما قبله

---

[٢٣٦] - إحياء النحو : ١٥٤ ،١٥٥.

[٢٣٧] - الكتاب : ١/ ١٤٣ .

[٢٣٨] - شرح قطر الندى لابن هشام :٢/ ٢٤.

لنصبه[٢٣٩] .فعلى رأى سيبويه ،والمبرد - لايجوز فى الاسم المتقدم -إلا الـرفع ،ولو اختار المؤلف رأى سيبويه ،رأى المبرد -لكان ذلـك أكـثر اتساقا مع اتجاهه فى عدم تعدد الأوجه الإعرابية ، واتـباع المؤلـف لرأى ابن السيد،ورأى ابن بابشاذ -فى اختيار الـرفع -إذا كـان الطلب دالا على معنى عام -لا يعنى أنه يرى وجها واحدا - وهو الرفع - ولكن يعنى أن هناك وجها آخر،وهو النصب.

ومما يـرى فيه المؤلف وجهاً واحداً، وهو الرفع،أو النصب ، مخالفا جمهور النحاة فى جواز الرفع والنصب -إلا أنهم يرجحون النصـب -ما وقع فيه الاسم المتقدم بعد همزة الاستفهام ،كما فى قولـه تعالى: "فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه"[٢٤٠]،فإن جمهور النحاة يـرجحون نصـب ما بعد الهمزة على الرفع ،لأن دخولها على الأفعـال - هو الغالب ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المستفهم عنه هو الفعل ،وأن يكون المستفهم عنه هو الاسم ،نحو قولهم :(أزيدا ضربته أم عمرا) ، خلافا لابن الطراوة فى الاستفهام الواقع على الاسم،حيث أوجب فيه الرفع ، بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل :[٢٤١]

---

[٢٣٩] - المرجع السابق .

[٢٤٠] - القمر :٢٤.

[٢٤١] - الهمع للسيوطى : ٢/ ١١٣.

وقد اتبع المؤلف هذا الرأى ،فقال:" ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب،بل نقول :إذا كان المعنى أن تخبر بالفعل ، وتتحدث به عن فاعله-فالحكم النصب،وإذا كان التحدث عن الاسم - فالحكم الرفع ،وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس " [٢٤٢].

وعلى أى حال -فإن رأى ابن الطراوة الذى اتبعه المؤلف -لا يبعد كثيرا عن رأى الجمهور -إلا أن الأمر متوقف على قرينة،وهى (أم) المعادلة للهمزة،فإن ما يقع بعدها يكون هو المسئول عنه بالهمزة، فإن قيل(أزيد أكرمته أم عمرو)-كان المسئول عنه -زيدا، وعمرا ،وإن قيل (أزيدا أكرمته،أم أهنته- كان المسئول عنه هو الفعل، وهذا ما أراده المؤلف اتباعا لابن الطراوة ولا مانع من أن نختار فى المثال الأول -الرفع،وأن نختار فى المثال الثانى-النصب.

رأيه فى المفعول معه :

يخالف المؤلف -جمهور النحاة ،فى ترجيح العطف على النصب بالنسبة للاسم الواقع بعد الواو فى نحو :(ما شأن عبد الله وزيد)، و(ما أنت وزيد)،فقد رجح النحاة العطف -فى هذين المثالين على النصب مفعولا معه ،لإمكان العطف ،فالأحسن عندهم -جر

---

[٢٤٢] - إحياء النحو :١٥٦.

(زيد)-في المثال الأول- ورفعه في المثال الثاني ،على أن النصب جائز على المفعول معه،وقد منع النصب-بعض المتأخرين ،كابن الحاجب ،ولكن الجمهور ردوا عليه- بالسماع ، كما في قول الشاعر: (وما أنت والسير في متلف)،كما سمع :(ما أنت وزيدا)،و(كيف أنت وقصعة من ثريد).[٢٤٣]

فإن المؤلف لا يرى في الاسم الواقع بعد الواو- إلا وجها واحدا، وهو النصب ،فلا يجيز الرفع في قول الشاعر (فما أنا والسير في متلف)،كما لا يجيز الجر على العطف -في قول الشاعر :

فما لك والتلددَ حول نجد

وقد غصت تهامة بالجنود

فهو يرى -أن المعنى - في البيتين -لا يكون إلا على النصب ، لأن الاستفهام ،وما فيه من استنكار أو تعجب -إنما هو لما بين الاثنين ، ولا يتصور هذا المعنى-إذا جاء الاسم رفعا ،لأنه إذن لا يؤدى معنى المصاحبة ،وإذا بطلت -بطل الاستفهام كله ، وضاع ما فيه من معنى.[٢٤٤] .

وإن كان المؤلف -يوجب النصب على المفعول معه -في البيت الأول،مخالفا جمهور النحاة الذين يجيزون مع النصب-العطف ، لإمكانه ،ولأنه هو الأصل -فإنه لا يخالف النحاة في وجوب

---

[٢٤٣] - الهمع : ٢٢١/١

[٢٤٤] - إحياء النحو :١٦١ .

النصـــب -فى البيت الثانى-حيث منع النحاة -العطف ،لأن عطف الاســم الظاهــر علـــى الضمير المتصل المجرور -دون إعادة الجــار- لا يجــوز عندهم ،ولذلك أوجبوا النصب على المفعول معـــه، فـــى نحو(مالك وزيدا) ،[٢٤٥]وإذا كان المؤلف يعيب على الـــنحاة -إجازتهم وجهين :وهما -العطف ،والنصب على المفعول معـــه-عند إمكان العطف بلا ضعف،ويتهمهم بعدم مراعاة الفرق فى المعنى،حيث يقول :" والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر ، تقول :(كيف أنت وأخوك)؟ أى :كيف أنت ، وكـــيف أخـــوك ؟ فإن قلت (كيف أنت وأخاك)؟ فإنما تسأل عن صلة ما بنيهما"[٢٤٦]،نقول إذا كان المؤلف يعيب على النحاة ذلك - فـــإنهم فـــى الحقـــيقة لم يغفلوا الفرق فى المعنى- بين العطف ، والنصـــب علـــى المفعول معه،فهم حينما عرفوا المفعول معه - قـــالوا: إنه الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها التنصيص على المعية" ،[٢٤٧]فهم حينما يريدون التنصيص على معنى المصاحبة - فـــإنهم ينصـــبون على المفعول معه قاصدين هذا المعنى ،وحينما يعطفـــون فـــإنهم لا يـــريدون التنصيص على المصاحبة،بل قد يـــريدونها احتمالا ،والدليل على أن النحاة -لم يغفلوا هذه الفروق

---

[٢٤٥] – الهمع : ٢٢١/١.

[٢٤٦] – إحياء النحو :٣٨.

[٢٤٧] – حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى :١٣٠/٢.

فـــى المعـــنى -أنهم رجحوا نصب: (وبنى أبيكم)-على المفعول معه، وضعفوا العطف -فى قول الشاعر :

فكونوا أنتمْ وبنى أبيكم

مكان الكُليتين من الطحال

فقـــد رجـــح الـــنحاة-النصب،وضـــعفوا العطف على الواو فى (فكونـــوا)، لأن فى العطف-توهينا ، أى : تضعيفا للمعنى الذى يريده الشاعر ، فهو لم يتوجه بالأمر إلى بنى أبيهم ، بل المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم [٢٤٨]، فلو لم يراع النحاة هذا الفرق بين العطف والمفعول معه - لما اختاروا النصب .

---

[٢٤٨] - حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ١٣٩.